دور القطاع الزراعي في الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٦٠-١٩٩٨)

محسن ابراهيم احمد
مدرس مساعد
كلية الإدارة و الاقتصاد / جامعة السليمانية

المقدمة

ان عملية التنمية الاقتصادية تهدف الى تحقيق تغيرات هيكلية في الاقتصاد القومي بغية معالجة وتجاوز حالة التخلف بجميع ابعادها. ومن ابرزها الاختلالات الهيكلية باشكالها المتعددة، سواء فيما يتعلق باختلال هيكل الانتاج او هيكل الاستخدام او هيكل الاستثمار.. الخ.

وتتميز هذه التغيرات الهيكلية بالانتقال من القاعدة الزراعية الى القاعدة غير الزراعية- أي الى القاعدة الصناعية- ومن ثم الانتقال الى قاعدة الخدمات وذلك عن طريق تغيير الاهميات النسبية للقطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والاستثمار والاستخدام بالشكل الذي يؤدي الى تخفيض الاهمية النسبية للقطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي والاستخدام وباتجاه ارتفاع الاهمية النسبية للقطاعين الصناعي والخدمي وذلك نتيجة تقليل درجة التقارب بين القطاع الريفي (الزراعي) والقطاع الحضري (الصناعي والخدمي).

أهمية البحث

تأتي أهمية البحث من كون العراق- وكغيره من البلدان النامية وبوصفه اقتصاداً زراعياً واستخراجياً في بنائيه الانتاجي العام- يعاني من الاختلالات في هيكله الاقتصادي بسبب الازدواجية القطاعية، ولكونه قد إتخذ منذ العقد السادس من القرن العشرين جملة من الاجراءات والسياسات الاقتصادية والمتمثلة بالخطط الاقتصادية لأجراء تغييرات هيكلية في الاقتصاد القومي بغية تصحيح تلك الاختلالات وتحقيق تنمية اقتصادية شاملة ومتوازنة. ومن اجل تقييم نتائج تلك السياسات والخطط الاقتصادية فانه لابد من دراسة وتحليل هيكل الاقتصاد العراقي والتغيرات التي حصلت فيه للوصول الى تشخيص مواقع الخلل والاختناق للاستفادة منها في وضع السياسات الاقتصادية المستقبلية.

مشكلة البحث

تتمثل مشكلة البحث في وجود اختلالات هيكلية في الاقتصاد العراقي رغم الموارد المادية والبشرية المتوفرة، حيث لم تستطع السياسة الاقتصادية من خلال الخطط الاقتصادية توجيه تلك الموارد بالشكل الذي يعيد التوازن الى مساهمة القطاعات الانتاجية في الهيكل الاقتصادي، بل بالعكس فقد ساهمت بدرجة كبيرة في تعميق و تعزيز تلك الاختلالات.

فرضية البحث

ينطلق هذا البحث من فرضية مفادها ان القطاع الزراعي يعد من اكثر القطاعات الاقتصادية تدهوراً نتيجة السياسات الاقتصادية وبالتالي فقد تفاقمت فيه الاختلالات الهيكلية، ومن ثم فقد ساهم بدرجة كبيرة ومن خلال مؤثراته القطاعية(علاقاته القطاعية) في تعزيز وتعميق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

هدف البحث

يهدف البحث الى اثبات فرضية البحث من خلال تحليل هيكل الاقتصاد العراقي وقياس درجة الاختلالات الهيكلية فيه، من أجل تحديد دور القطاع الزراعي في تعزيز وتعميق تلك الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي.

هيكل البحث

للوصول الى هدف البحث، فقد تم تقسيم البحث الى ثلاثة مباحث رئيسية، حيث يتناول المبحث الاول مفهوم الهيكل والاختلالات الهيكلية واسبابها، بينما يتناول المبحث الثاني تحليل هيكل الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث من خلال تحليل هيكل الناتج المحلي الاجمالي وهيكل الاستخدام وهيكل الاستثمار.. ويتناول المبحث الثالث قياس درجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي لتحديد دور القطاع الزراعي في تلك الاختلالات. وأخيراً توصل الباحث الى مجموعة من الاستنتاجات والتوصيات.

(المبحث الاول)

الاختلالات الهيكلية- مفهومها، اسبابها وسبل معالجتها

أولاً: مفهوم الهيكل الاقتصادي

يعرف الاقتصادي (والاس بيترسون) الهيكل الاقتصادي بأنه عبارة عن المساهمة القطاعية للانشطة الاقتصادية في تكوين الناتج القومي وعلى توزيع القوة العاملة على الانشطة الاقتصادية ذاتها، ويحصل التغير في الهيكل الاقتصادي عندما يطرأ تغير على الاهمية النسبية للقطاعات المكونة للناتج القومي او عندما يطرأ تغير على التوزيع النسبي للأيدي العاملة على تلك القطاعات.[١]

ثانياً: مفهوم الاختلال الهيكلي

تعني كلمة الاختلال في الاقتصاد حالة عدم استقرار العلاقة بين المتغيرات الاقتصادية وفق النسب او المستويات التي تحددها النظرية الاقتصادية.[٢]

أما الاختلال الهيكلي فانه يعني اختلال العلاقات التناسبية بين العناصر المكونة للهيكل الاقتصادي الى المستوى الذي يؤثر فيه على النمو الاقتصادي واستقراره.[٣]

إن الاختلال يمثل صفة نسبية وليست مطلقة، أي لايوجد هناك هيكل مختل بشكل مطلق، وبهذا الصدد يرى الاقتصادي الامريكي (سيمون كوزنتس) بأن مؤشر الاختلال الهيكلي يمكن تقديره من خلال الفرق بين

الاهمية النسبية لكل قطاع انتاجي في الناتج المحلي وفي الايدي العاملة (الاستخدام)، وهذا الفرق يمثل درجة الاختلال بغض النظر عن الاشارة (موجبة او سالبة) وبجمع درجات الاختلال للقطاعات الاقتصادية المختلفة نحصل على درجة الاختلال الكلية على مستوى الاقتصاد القومي.(٤)

ووفقا لهذا المؤشر او المعيار اعتبرت الهياكل الاقتصادية للدول الصناعية المتقدمة النموذج الممثل للهياكل الاقتصادية السليمة، وطبقاً لرأي (سيمون كوزنتس) فأن درجة الاختلال فيها اقل من (٢٠٪)، لذلك كلما ابتعدنا عن هذه الدرجة كلما تعمقت صفة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد المعني، وكلما إقتربنا من هذه الدرجة مع استمرار عملية التنمية الاقتصادية فانه يعد ذلك مؤشراً سليماً لتصحيح الاختلالات الهيكلية وإعادة بناء الهيكل الاقتصادي بالاتجاه الذي يحقق التوازن المنشود في مساهمة القطاعات الاقتصادية في تكوين الناتج المحلي وفي الايدي العاملة.(٥)

ثالثاً: اسباب الاختلالات الهيكلية وسبل معالجتها

تشير المدرسة الكلاسيكية الحديثة (Neo- Classic) الى ان الاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات النامية تعكس معطيات السياسة الاقتصادية وليس طبيعة البيئة الاقتصادية بحد ذاتها، ومن ثم فأن الاختلال (العجز) الذي ينتاب الفجوة الداخلية (الادخار- الاستثمار) والفجوة الخارجية (الصادرات- الاستيرادات) مصدره المغالات في اهداف النمو والتنمية الاقتصادية والقصور في كفاءة السياسات المالية والنقدية المتأتي في جزء منه نتيجة التزايد في الانفاق الكلي وطبيعة القنوات التي يسير ويتوزع فيها هذا الانفاق.(٦)

بينما يرى معظم مفكري المدرسة الهيكلية الجديدة وفي مقدمتهم (هيرشمان و ميردال وكندلبرغر) بأن الاختلال (عدم التوازن) الذي يتسم به هيكل الاقتصاديات النامية سببه نمط الاقتصاديات النامية وخصوصيتها نتيجة فعل او تأثير متغيرات داخلية وأخرى خارجية تعد قيداً تجاه استجابة الموارد الاقتصادية للتغيرات التي تحصل في الاسواق المحلية والخارجية، أي ان مرونتها منخفضة تجاه حوافز التغير في استخدام الموارد، الامر الذي يخفض من قدرتها على الحركة ونمط الاستخدام، وبالتالي يقلل من كفاءتها الاستخدامية. وبمعنى آخر ان التشوهات والاختلالات الحاصلة في معظم هياكل الاقتصاديات النامية سببها تعطيل دور الاسعار في تخصيص الموارد الاقتصادية بسبب إنعدام مرونة الاحلال بين عوامل الانتاج والمنتجات السلعية، وبالتالي فأن الاسعار لاتعكس الانتاجية الحدية الاجتماعية، الامر الذي اصبح معه تدخل الدولة بصورة مباشرة او غير مباشرة امرا ضروريا لتوجيه الموارد الانتاجية صوب الاستخدامات المختلفة، بهدف إجراء التغييرات الهيكلية وتصحيح تلك الاختلالات والتي هي هدف عملية التنمية الاقتصادية. حيث يركز التغيير الهيكلي على كيفية تحول مكونات الهيكل الاقتصادي لاقتصاد متخلف لصالح القطاع الصناعي (الثانوي)- مع ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي- ليحل محل القطاع الزراعي (الاولي) في قيادة مسيرة التنمية الاقتصادية. وفي هذا الاطار تحدث تحولات في هياكل الانتاج والعمالة والاستثمار والتجارة الخارجية.. الخ.

ففيما يتعلق بهيكل الناتج والعمالة، فأن هيكل الانتاج يتغير من خلال توسع الاستثمار في القطاع الصناعي(وخصوصاً الصناعات التحويلية) وارتفاع نسبة مساهمته في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (GDP)

وفي مرحلة لاحقة ارتفاع نسبة مساهمة القاعدة الخدمية في تكوين (GDP)، وفي كلتا الحالتين يلاحظ تراجع الاهمية النسبية للقطاع الزراعي (الاولي)في تكوين (GDP) وباستمرار مع تزايد مؤشر متوسط نصيب الفرد من (GDP). وكذلك فأن هيكل القوى العاملة يتغير لصالح ارتفاع نسبة التشغيل في اجمالي القطاعات الثانوية (الصناعية والخدمية) مقابل تدني نسبة التشغيل في إجمالي القطاع الاولي (الزراعي).[٨]

ويمكن توضيح التغييرات الهيكلية في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي والهيكل القطاعي للقوى العاملة من خلال الشكل البياني في الملحق (١)، حيث ان معظم الدول الفقيرة تكون قرب قاعدة الصفر، والدول الصناعية بعيداً نحو اليمين، اما الدول النامية ذات الدخل المتوسط فتقع قرب منطقة الوسط حيث معدل التغير الهيكلي اكبر.[٩]

المبحث الثاني

تحليل هيكل الاقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٦٠-١٩٩٨)

يتم دراسة وتحليل هيكل الاقتصاد العراقي من خلال المؤشرات الثلاث التالية:

اولاً: تحليل التغييرات في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي (GDP):-

من أجل إعطاء صورة ذات دلالة اكبر في التعبير عن فعالية مجهودات التنمية في العراق فانه لابد من تحليل هيكل الناتج المحلي الاجمالي غير النفطي، أي بإفتراض استبعاد قطاع النفط ولو ان هذه الحالة تعتبر افتراضية وغير دقيقة وذلك بسبب عدم إمكانية استبعاد آثار قطاع النفط المتدة الى بقية القطاعات الاخرى والتي لاتظهر الا في بيانات تلك القطاعات.[١٠]

تعتبر متابعة وتحليل المساهمات النسبية للقطاعات الاقتصادية في توليد الناتج المحلي الاجمالي امراً مهما جداً في الوقوف على مدى تطور تلك القطاعات وتحديد مرحلة التطور الاقتصادي التي يمر بها الاقتصاد القومي، الى جانب كونها وسيلة لتشخيص درجة الاختلالات الهيكلية في تلك القطاعات والاقتصاد عموماً.

فمن ملاحظة الجدول رقم (١) والذي يبين تطور الاهميات النسبية للقطاعات الاقتصادية الثلاثة (الزراعة والصناعة والخدمات) في تكوين الناتج المحلي الاجمالي في الاقتصاد العراقي خلال مدة البحث، يتبين بأن القطاع الزراعي انخفضت نسبة مساهمته في توليد الناتج المحلي الاجمالي (GDP) غير النفطي خلال المدة (١٩٦٠-١٩٧٠) فبعد إن كانت نسبته (٣٨,٤٩٪) سنة ١٩٦٠ انخفضت الى (٣٤,٩٩٪) سنة ١٩٧٠، الا ان هذه النسبة استمرت بالانخفاض وبشكل اسرع خلال المدة (١٩٧٠-١٩٨٠) حيث وصلت الى (١١,٨٢٪) سنة ١٩٨٠، والذي يعود الى تحيز التخصيصات الاستثمارية في الخطط الاقتصادية منذ بداية العقد السادس من القرن العشرين لصالح القطاعات ذات الصفة الحضرية (الصناعي والمباني والانشاءات والخدمات) والذي عزز من تفاقم هذا الاختلال وما ترتب على ذلك من تزايد التفاوت الاقتصادي بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية - وخصوصاً خلال عقد السبعينات وذلك بسبب تزايد ايرادات النفط والتي انعكست في إرتفاع معدلات الاجور في القطاعات الاخرى (الصناعية والخدمية)، مما جعل العمل في القطاع الزراعي غير مجز مقارنة بالدخل الناجم عن العمل في القطاعات الاخرى - الامر الذي انعكس في تزايد معدلات الهجرة السكانية من الريف الى المدينة، ومانتج عن ذلك من فقدان القطاع الزراعي لنسبة كبيرة من الفئات الشابة

القادرة على العمل مما ادى الى تدهور مستويات الانتاج في القطاع الزراعي، الامر الذي إنعكس سلباً على امكانيات توسيع القطاع الصناعي، على اعتبار ان القطاع الزراعي يمثل احد المصادر الاساسية لتوفير المواد الاولية للقطاع الصناعي، وهكذا تساهم الهجرة الداخلية في إستمرار تدهور الانتاج الزراعي وتباطؤ معدلات نمو القطاع الصناعي وبالتالي تفاقم الاختلالات الهيكلية على مستوى الاقتصاد القومي،[١١] هذا من جهة، ومن جهة اخرى فأن زيادة ايرادات الدولة من الصادرات النفطية انعكست في زيادة الاستيرادات من السلع الزراعية، حيث بلغت نسبة استيرادات السلع الزراعية الى الناتج الزراعي حوالي (٤١٪) سنة ١٩٨٠.[١٢] وأن هناك علاقة عكسية بين زيادة الاستيرادات من تلك السلع ومستوى الانتاج في القطاع الزراعي، إذ ان اختلال هيكل الاستيرادات لصالح مستلزمات الانتاج للقطاع الصناعي يقلل الطلب على مخرجات القطاع الزراعي، حيث بلغت نسبة المدخلات المستوردة في قطاع الصناعات التحويلية حوالي (٥٣٪) من مجموع مدخلات الانتاج حسب جدول (المستخدم- المنتج) لعام ١٩٩٨،[١٣] مما يؤدي الى ضعف الترابط الخلفي للقطاع الصناعي مع القطاع الزراعي أو ضعف الترابط الامامي للقطاع الزراعي مع القطاع الصناعي. بدليل ان القطاع الزراعي كان يصنف ضمن القطاعات (الاولية والوسيطة) اي انه كان له ترابطات امامية قوية مع القطاعات الاخرى وخصوصاً القطاع الصناعي حسب التصنيف القطاعي لجدول المستخدم- المنتج لسنة ١٩٦٨، الاّ ان هذا القطاع تغير تصنيفه من (الاولية والوسيطة) الى (الأولية والنهائية) أي اصبحت له ترابطات أمامية ضعيفة مع القطاعات الاخرى وخصوصا القطاع الصناعي حسب التصنيف القطاعي لجدولي المستخدم- المنتج لسنتي ١٩٧٨و١٩٨٨،[١٤] مما يعكس ضعف الاهمية النسبية للمحاصيل الصناعية في التركيب المحصولي للقطاع الزراعي نتيجة وجود اختلالات هيكلية في القطاع الزراعي والمتمثلة في اختلال هيكل الانتاج الزراعي لصالح مجموعة الحبوب والخضروات والفواكه وعلى حساب التدهور النسبي لمجموعة المحاصيل الصناعية مثل (البنجر السكري، قصب السكر، القطن، التبغ) على الرغم من ارتفاع مستوى الانتاجية في المجموعة الاخيرة مقارنة بالمجموعة الاولى.[١٥]

كل ذلك ادى الى انخفاض مستويات الانتاج في القطاع الزراعي ومن ثم انخفاض أهميته في الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، هذا من جانب، ومن جانب آخر فإن ارتفاع الاهمية النسبية لاستيرادات السلع الغذائية الى اجمالي الاستيرادات من السلع الاستهلاكية يؤدي هو الاخر الى انخفاض الطلب على منتجات القطاع الزراعي وما يتركه ذلك من آثار سلبية على معدلات نمو القطاع الزراعي ومن ثم إنخفاض اهميته النسبية في تكوين (GDP). حيث ازدادت نسبة المواد الغذائية من استيرادات العراق الاجمالية من حوالي (٥٪) خلال الفترة (١٩٧٤-١٩٧٥) الى اكثر من (٢٥٪) خلال الفترة (١٩٨٩-١٩٩٠)،[١٦] مما انعكست في زيادة فجوة تجارة الاغذية للعراق من (٤١٣) مليون دولار سنة١٩٧٠ الى (١٧٤٦٣) و (١٩٦١٥) مليون دولار لسنتي١٩٨٠ و ١٩٨٩ على التوالي.[١٧]

وكان لسعر الصرف المغالى فيه دور في تفاقم درجة الاختلالات الهيكلية سواء ماكان يتعلق بالطلب الوسيط ام النهائي على منتجات القطاع الزراعي، إذ ان إنخفاض قيمة العملة الاجنبية تجاه العملة المحلية ينعكس في إنخفاض اسعار السلع المستوردة وبضمنها مستلزمات الانتاج في القطاع الصناعي والسلع الغذائية، الامر الذي يؤدي الى ضعف القدرة التنافسية للمنتجات الزراعية المحلية وما يترتب على ذلك من تدهور مستويات الانتاج في القطاع الزراعي وضعف مساهمته في تكوين (GDP).[١٨] وهذا مايبين الدور السلبي للدولة في

جدول رقم (١)

تطور الأهميات النسبية للقطاعات الأقتصادية (الزراعة، الصناعة، الخدمات) في الناتج المحلي الأجمالي والأستخدام والأستثمار في الأقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٦٠-١٩٩٨)

السنوات / القطاعات الأقتصادية		١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨
الأهمية النسبية للقطاع الزراعي	في الناتج المحلي الأجمالي (GDP)	٣٨,٤٩	٣٧,٩٨	٣٤,٩٩	٢٠,٨٤	١١,٨٢	١٥,٤٤	١٥,٩٩	٣٠,١٦	٣٠,٩١
	في الأستخدام	٦٥,١٧	٥٩,٥٤	٥٥,٥٨	٤٨,٨٣	٤١,١٧	٣٧,٤٨	٣١,٦٩	١٢,٨	١٢,٦
	في الأستثمار	١٣,٨٢	٩,٤٥	١٥,٥٨	٨,٣٣	١٣,٧٦	١٢,٩٣	٧,٢٣	١٦,٠٩	١١,٩٩*
الأهمية النسبية للقطاع الصناعي	في الناتج المحلي الأجمالي (GDP)	١٩,٢	١٦,٠٤	١٨,١٤	٢٧,٠١	٣٢,١٦	٢٧,٨٩	٢٢,٨٨	١٠,٥٣	١٠,٨٣
	في الأستخدام	١١,٩٩	١٢,٩٧	١٥,٠١	١٧,٩	٢١,٠٧	١٨,٧٣	٢٠,٠٥	٢٤,٥	٢٢,٦
	في الأستثمار	٢٠.١٥	٣٠,٧٢	٣٦,٧٠	٣٥,٣٤	٢٦,٦٩	١٥.٢٨	٢٤,٧٠	٢٧,٨٨	١٣,٥١*
الأهمية النسبية للقطاع الخدمي	في الناتج المحلي الأجمالي (GDP)	٤٢,٣١	٤٥,٩٩	٤٦,٨٣	٥٢,١٥	٥٦,٠	٥٦,٦٧	٦١,١٧	٥٨,٨٦	٥٨,١٨
	في الأستخدام	٢٢,٨١	٢٧,٤٥	٢٩,٣٨	٣٢,٢٤	٣٧,٧٤	٤٣,٧٦	٤٨,٢٢	٦٢,٧	٦٤,٨
	في الأستثمار	٦٦,١	٥٩,٨٣	٥٩,٨٦	٥٦,٣٢	٥٩,٥٥	٧١,٧٩	٦٨,٠٥	٥٦,٠٣	٧٤,٥٠*

المصدر: الجدول من عمل الباحث أستناداً إلى:

١- عبدالهادي جبار العبودي، التغيرات الهيكلية في الأقتصاد العراقي للمدة (١٩٦٠-١٩٩٠)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الأدارة والأقتصاد، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧، ص ص(٦٧-٧٠)، ص ص (١٠٥-١٠٦)، ص ص (١٣٦-١٣٧).

٢- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الأقتصادي العربي الموحد، أيلول ١٩٩٧، ص٢٣٨، ص٢٥٣.

٣- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الأقتصادي العربي الموحد، أيلول ١٩٩٩، ص٢١٥، ص٢٢٨.

٤- هيئة التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، المجموعة الأحصائية السنوية لسنة ١٩٩٧، ص٢٠٢.

(*) هذه الأرقام لسنة ١٩٩٧ .

رسم السياسات الاقتصادية الكلية في التأثير على التركيب الهيكلي للقطاعين الزراعي وزيادة درجة التشابك القطاعي على مستوى الاقتصاد القومي من خلال تخفيض قيمة وإتجاه معدل التبادل التجاري بين القطاعين الزراعي والصناعي وبالتالي تخفيض مستويات التكنولوجيا المستخدمة في القطاع الزراعي واختلال هيكله وامتداده الى هيكل القطاعات الاقتصادية الاخرى.[١٩]

ومن الملاحظ ان مساهمة القطاع الزراعي ارتفعت قليلا خلال المدة (١٩٨٠-١٩٩٠) من (١١,٨٢٪) سنة ١٩٨٠ الى حوالي (١٥,٩٩٪) سنة ١٩٩٠، وذلك بسبب إنخفاض حصيلة النقد الاجنبي وتزايد متطلبات الانفاق لغرض المجهود الحربي والذي إنعكس سلباً في ضعف القدرة الاستيرادية لتغطية الحاجات الاستهلاكية الغذائية وماترتب على ذلك من تزايد الاهتمام بالقطاع الزراعي كمحاولة للاعتماد على الانتاج المحلي لتلبية متطلبات الغذاء وتعويض جزء من الاستيرادات الغذائية.

والجدير بالذكر ان إنخفاض الاهمية النسبية للقطاع الزراعي في تكوين (GDP) إذا رافقه إرتفاع في الاهمية النسبية للقطاع الصناعي في تكوين (GDP) فأنه يعتبر ظاهرة صحية تعبر عن تصحيح هيكلي في الاقتصاد، الا ان الانخفاض في الاهمية النسبية للقطاع الزراعي يعبر عن تعزيز الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي حيث لم يرافقه تطور انتاجية عناصر الانتاج في الانشطة السلعية الاخرى وخصوصا القطاع الصناعي، بل رافقته زيادة وتوسع الانشطة غير السلعية (اي قطاع الخدمات) والتي تعبر عن إختناقات وإختلالات هيكلية، [٢٠] بدليل ان نسبة مساهمة القطاع الصناعي في (GDP) انخفضت من (١٩,٢٪) سنة ١٩٦٠ الى (١٨,١٤٪) سنة ١٩٧٠.

ومما تجدر الاشارة اليه ان فترة السبعينات قد شهدت اتجاها نحو تصحيح بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وذلك برفع نسبة مساهمة القطاع الصناعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) حيث ارتفعت من (١٨,١٤٪) سنة ١٩٧٠ الى (٣٢,١٦٪) سنة ١٩٨٠. هذا مع تحفظ الباحث على هذه النسبة المرتفعة كونها ناجمة عن ارتفاع حصة قطاع البناء والتشييد وانخفاض حصة الصناعات التحويلية من هذه النسبة، حيث إنخفضت حصة الصناعات التحويلية من قيمة الناتج الصناعي من (٦٨,٥٪) سنة ١٩٧٠ الى (٣٥,٥٪) سنة ١٩٨٠، مقابل ارتفاع حصة قطاع البناء والتشييد من (٢٣,٩٪) الى (٦٢,٠٤٪) خلال نفس الفترة.[٢١] وهذا ما يخالف نظرية التغييرات الهيكلية والتي تؤكد ارتباط نمو القطاع الصناعي بنمو قطاع الصناعات التحويلية حيث انها تمثل ثلثي الزيادة في مساهمة القطاع الصناعي في تكوين (GDP).[٢٢]

اما خلال فترة الثمانينات فقد بدأت هذه النسبة بالانخفاض مرة اخرى حيث انخفضت من (٣٢,١٦٪) سنة ١٩٨٠ الى (٢٢,٨٨٪) سنة ١٩٩٠، وذلك بسبب ارتباط هذا القطاع بالخارج وظهور فجوة النقد الاجنبي في تلك الفترة وبالتالي انخفاض استيرادات مستلزمات إنتاج هذا القطاع وتعطيل جزء كبير من الطاقات الانتاجية لهذا القطاع. وهذا مايفسر الدور السلبي لتدهور القطاع الزراعي وضعف درجة تشابكه مع القطاع الصناعي في اختلال هيكل القطاعات الاقتصادية الاخرى.

وفي مقابل ذلك ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الخدمي في (GDP) وبشكل متواصل طيلة الفترة (١٩٦٠-١٩٩٠) وذلك من (٤٢,٣١٪) سنة ١٩٦٠ الى (٦١,١٧٪)، وهي نسبة مرتفعة جداً لاتتناسب مع مرحلة التطور الاقتصادي في العراق في تلك الفترة، لتشير ايضاً الى وجود درجة كبيرة من الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

وفي عقد التسعينات فقد ارتفعت نسبة مساهمة القطاع الزراعي بشكل كبير في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) حيث ارتفعت من (١٥,٩٩٪) سنة ١٩٩٠ الى (٣٠,٠٩٪) سنة ١٩٩٨، على الرغم من ان ارتفاع هذه النسبة لايعني زيادة حجم الانتاج المطلق بنفس النسبة ، حيث حصلت زيادة طفيفة فقط في حجم الناتج الزراعي.[٢٣] وتفسر هذه النسبة المرتفعة لمساهمة القطاع الزراعي بالانخفاض الكبير في حجم الناتج المحلي الاجمالي نتيجة التراجع الكبير الذي انتاب النشاطات الاقتصادية الاخرى وخصوصاً القطاع الصناعي، حيث انخفضت نسبة مساهمة كل من الصناعة والخدمات من (٢٢,٨٨٪) و (٦١,١٧٪) الى (١٠,٨٣٪) و (٥٨,١٨٪) على التوالي خلال الفترة (١٩٩٠-١٩٩٨)، وذلك بسبب الحصار الاقتصادي وخاصة فيما يتعلق به من قيود على الصادرات النفطية وبالتالي انعدام النقد الاجنبي لتمويل الاستيرادات ومحاولة تشجيع الزراعة لتعويض النقص الحاصل في إستيرادات السلع الزراعية لمواجهة متطلبات الامن الغذائي.[٢٤]

وعليه فأن هذا الارتفاع في نسبة مساهمة القطاع الزراعي في (GDP) لايشير الى اصلاح حقيقي في هيكل الاقتصاد العراقي، بل يشير الى اعادة هيكل الاقتصاد العراقي الى فترة ما قبل البدء بعمليات التنمية.

ثانياً : تحليل التغييرات في الهيكل القطاعي للقوى العاملة :-

يلعب الهيكل القطاعي للقوى العاملة دورا مهما في تحديد اتجاهات هيكل الناتج المحلي الاجمالي (GDP) باعتبار عنصر العمل احد العناصر الرئيسية في العملية الانتاجية.

ومن خلال الجدول (١) يلاحظ ان الاهمية النسبية للقوى العاملة في القطاع الزراعي من اجمالي القوى العاملة إستمرت وبشكل سريع في الانخفاض وعلى امتداد فترة الدراسة (١٩٦٠-١٩٩٨)، حيث إنخفضت من (٦٥,١٧٪) الى (٣١,٦٩٪) ثم الى (١٢,٦٪) للسنوات ١٩٦٠ و ١٩٩٠ و ١٩٩٨ على التوالي. ومما تجدر الاشارة اليه ان هذا الانخفاض السريع في الاهمية النسبية للقوى العاملة في القطاع الزراعي لم يكن نتيجة لزيادة الانتاجية الزراعية الناجمة عن استخدام التكنولوجيا المتطورة في القطاع الزراعي خلال الفترة المذكورة، بل انه كان نتيجة للهجرة الداخلية المترتبة على عوامل الطرد في الزراعة وعوامل الجذب في الخدمات والناجمة عن تفاوت مستويات الاجور بين القطاعين الريفي (الزراعي) والحضري (الصناعة والخدمات)، الى جانب استقطاب عدد كبير من الشباب المشتغلين بالقطاع الزراعي الى المجهود الحربي وخصوصاً خلال العقدين الثامن والتاسع، وفي هذا السياق تم تهجير عدد كبير من سكان القرى والارياف وخصوصاً القرى الكردية وتحويلهم من مزارعين منتجين الى عاملين في الانشطة غير السعلية وبشكل خاص انشطة الادارة العامة والدفاع (الخدمات) ويبدو هذا واضحاً من خلال تكوينات افواج الدفاع الوطني التي كان معظم افرادها من الريف. حيث تم تهجير اكثر من (٩٢٪) من مجمل القرى الكردية ومما يعني تحويل اكثر من (٦٩٢٦٥٠) عامل زراعي الى العمل في الانشطة التي سبق ذكرها.[٢٥]

وبعكس القطاع الزراعي فقد اظهرت الاهمية النسبية للقوى العاملة في القطاع الصناعي إتجاهاً ملحوظاً نحو الارتفاع خلال الفترة (١٩٦٠-١٩٨٠)، حيث ارتفعت من (١١,٩٩٪) الى (٢١,٠٧٪) خلال الفترة المذكورة، اظهرت بعدها انخفاضاً في فترة الثمانينات حيث وصلت الى (٢٠,٥٪) سنة ١٩٩٠، ثم بدأت بالارتفاع مرة اخرى في فترة التسعينات حتى وصلت الى (٢٤,٥٪) و (٢٢,٦٪) للسنوات ١٩٩٥و ١٩٩٨ على التوالي.

والجدير بالذكر ان قطاع البناء والتشييد قد لعب الدور الاكثر اهمية في تحديد اتجاهات تطور الاهمية النسبية للقوى العاملة في القطاع الصناعي ولمعظم سنوات فترة الدراسة ولاسيما خلال السنوات التي اعقبت عام ١٩٧٥ والتي تميزت بتوسع الانفاق الحكومي، ولعل ذلك يرجع الى طبيعة الانتاج المكثف للعمل في هذا القطاع وقدرته على استيعاب العمالة غير الماهرة والتي مصدرها الهجرة الداخلية من الريف الى المدينة وكما اسلفنا ومما يؤكد ذلك ارتفاع حصة قطاع البناء التشييد من اجمالي عدد العاملين في القطاع الصناعي من (٢٨,٣٪) ١٩٧٥ الى (٨٠,٢٦٪) و (٥٣,٨٪) للسنوات ١٩٨٥ و ١٩٩٠ على التوالي.(٢٦)

اما فيما يتعلق بانخفاض الاهمية النسبية للقوى العاملة في القطاع الصناعي في فترة الثمانينات فيرجع الى توقف الكثير من المشاريع التنموية بسبب شحة النقد الاجنبي الناجمة عن ظروف الحرب العراقية-الايرانية، الى جانب استقطاب اعداد كبيرة من القوى العاملة الى المجهود الحربي مما انعكس سلباً في تخفيض مساهمة القطاع الصناعي في تكوين (GDP) في تلك الفترة.(٢٧)

وأما إرتفاع هذه النسبة مرة اخرى في فترة التسعينات، وخصوصاً النصف الاول منها، فيعود الى قيام العراق بتنفيذ حملة واسعة للاعمار واعادة بناء ما دمرته حرب الخليج الثانية مما تطلبت تشغيل اعداد متزايدة من العمالة في قطاع البناء والتشييد بدليل ان ارتفاع نسبة العمالة في القطاع الصناعي لم يؤدي الى ارتفاع نسبة مساهمة هذا القطاع في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (GDP)، بل بالعكس ادى الى تخفيض مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي (GDP) وذلك بسبب انخفاض الانتاجية في قطاع البناء والشييد من جهة وحصر نشاطاتها في مجالات اعادة الاعمار واقامة أنصبة وشواهد تاريخية تتعلق بما يسمى بالصمود والتحدي اكثر من تعلقها بالأبعاد الاقتصادية، وهي مجالات لاتكون لها القدرة على زيادة العرض الكلي وبالتالي ضعف مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي (GDP).(٢٨)

وفيما يخص القطاع الخدمي فقد شهد نموا مضطردا في عدد العاملين فيه، حيث ارتفعت الاهمية النسبية للقوى العاملة في هذا القطاع من (٢٢,٦٪) الى (٦٤,٨٪) خلال المدة (١٩٦٠-١٩٩٨)، ويرجع ذلك الى انخفاض مستويات المهارة للقوى العاملة المهاجرة من الريف الى المدينة مما يجعل فروع القطاع الصناعي (بأستثناء قطاع البناء والتشييد) اقل قدرة على استيعابها، الامر الذي ينعكس في اكتظاظ القطاع الخدمي بالايدي العاملة، ومما تجدر الاشارة اليه ان العمالة الوافدة الى العراق خلال عقد الثمانينات قد كرست نفس الاتجاهات في حركة العمل بين القطاعات الاقتصادية، إذ توجه اغلبها الى العمل في القطاع الخدمي ولم تنظم حركتها لرفد الانتاج السلعي في قطاعي الزراعة والصناعة التحويلية، الامر الذي ساهم في اختلال الهيكل القطاعي للقوى العاملة.

بناءً على ما تقدم يمكن القول بأن الاتجاهات الهيكلية القطاعية للقوى العاملة في الاقتصاد العراقي تنسجم في منحاها مع الاتجاهات التي رسمتها بعض النظريات الاقتصادية (مثل نظرية كولن كلارك وكوزنتس)، إلا انها تختلف في مسبباتها والنتائج المترتبة عليها. حيث ان إنخفاض نسبة القوى العاملة في القطاع الزراعي لم يكن نتيجة لزيادة انتاجية العمل الزراعية، بحيث اصبح جزءاً من العمل غير الضروري للزراعة تتوجه نحو القطاعات الاخرى وكما تؤكدها نظرية (كلارك وكوزنتس) مما انعكس سلباً على الانتاج الزراعي. وكذلك الحال فأن تحول العمالة الى القطاع الخدمي في العراق لم يكن بسبب الانتاجية المرتفعة في هذا القطاع وتقدمه بل بسبب قدرة هذا القطاع على امتصاص العمالة غير الماهرة الذين لا يحصلون على فرص

عمل مناسبة في القطاعات الاخرى، مما يؤثر سلباً في عمليات الانتاج ولاتكون فعالة في قطاع الخدمات بل تشكل بطالة مقنعة في كثير من الاحيان.[٢٩] لذلك فأن حجم وسرعة تحول العمالة في الاقتصاد العراقي، من القطاع الزراعي نحو انشطة الخدمات، يفوق كثيراً المستويات المقارنة السائدة في الاقتصاديات النامية، فضلاً عن كونه لاينسجم مع مرحلة التطور الاقتصادي في العراق.[٣٠]

ثالثاً: تحليل التغييرات في الهيكل القطاعي للاستثمار

يعد الاستثمار من المتغيرات الاساسية والمؤثرة في مسيرة التنمية وأداة فعالة في عملية التغيير النسبي لبنية الاقتصاد القومي وفقاً للاهداف المخططة. لذلك يتطلب التحليل الاقتصادي القاء الضوء على دور الاستثمار والتغييرات في هيكله وحركته.

ومن الجدول(١) يتضح بأن الاهمية النسبية للاستثمار في القطاع الزراعي تأتي في المرتبة الثالثة و الاخيرة من بين القطاعات الاقتصادية الثلاثة ولطول مدة الدراسة والتي تتوفر عنها البيانات أي للمدة (١٩٦٠-١٩٩٨)، حيث انخفضت من (١٣,٨٢٪) الى (١١,٩٩٪) خلال المدة المذكورة اعلاه، ولم تتجاوز هذه النسبة في احسن الاحوال (١٦,٠٩٪) وكانت في سنة ١٩٩٥.

ويأتي القطاع الخدمي بالمرتبة الاولى من حيث نسبته من الاستثمارات ولكافة سنوات المدة (١٩٦٠-١٩٩٨) بحيث لم تنخفض هذه النسبة عن (٥٦,٠٣٪) وكانت في سنة ١٩٩٥، بينما يأتي القطاع الصناعي بالمرتبة الثانية ولكافة سنوات المدة (١٩٦٠-١٩٩٨) حيث تراوحت نسبته من الاستثمارات بين (٢٠,١٥٪ - ١٣,٥١٪) ولنفس المدة المذكورة اعلاه.

وبمقارنة هذه النسب مع الاهميات النسبة للقطاعات الثلاثة في تكوين (GDP) يلاحظ بأنه لايوجد هناك تناسب بين الاهمية النسبية لتلك القطاعات في تكوين (GDP) واهميتها النسبية في الاستثمار، وأن هناك تحيز واضح ولطول مدة الدراسة لصالح القطاعات ذات الصفة الحضرية (الصناعة والخدمات) مما ترتب عليه تزايد التفاوت الاقتصادي بين المناطق الريفية والمناطق الحضرية والذي انعكس في تزايد معدلات الهجرة من الريف الى المدينة وما نتج عن ذلك من تدهور مستويات الانتاج في القطاع الزراعي من جهة وتعزيز الاختلالات الهيكلية في القطاعات الاقتصادية الاخرى. حيث ان التركيز على الاستثمارات في القطاعين الصناعي والخدمي في المراحل المبكرة للتنمية لابد وأن يرافقه اهتمام متزايد ايضاً بالقطاع الزراعي، وهذا مالم يحصل في الاقتصاد العراقي، وذلك لأن القطاع الزراعي يمثل المصدر الاساسي لمستلزمات الانتاج في القطاع الصناعي وكذلك مصدراً لتوفير المواد الغذائية للعاملين في القطاع الخدمي، الامر الذي ادى الى تزايد معدلات الاستيراد من السلع الاستهلاكية والسلع الوسيطة معاً. وقد خلقت هذه الظاهرة مايعرف (بالتبعية الاستيرادية) اذ يتوقف التوسع في إقامة المشاريع الصناعية على مايستورد من مستلزمات الانتاج،[٣١] حيث ازدادت معاملات استيراد مثل هذه الصناعات بحيث تجاوزت (٩٠٪) في بعض الاحيان.[٣٢]

ومما تجدر الاشارة اليه ان الجزء الرئيسي من الاستثمارات الموجهة للقطاع الزراعي قد تركز على الابنية والانشاءات الاخرى، فضلاً عن النقل، الذي انعكس بشكل تناقص واضح في نسبة المكائن والمعدات الزراعية الى مجموع التكوين الرأسمالي في القطاع الزراعي،[٣٣] وكان ذلك واضحاً منذ منتصف السبعينات، ومما ازداد

الامر سوءاً ان جزءاً كبيراً من وسائط النقل المخصصة للأغراض الزراعية قد وجهت للخدمات في المناطق الحضرية. وهكذا لم تبلغ التجهيزات الرأسمالية المستخدمة في القطاع الزراعي حسب بعض التقديرات ثلث الحاجة الحقيقية لها، بالاضافة الى ما افرزته ظروف عدم الاستقرار وتقلبات السوق من تحويل جانب مهم من التجهيزات الرأسمالية (مكائن ومعدات ومواد ومبيدات واسمدة) نحو الاسواق السوداء فتعود نسبة منها الى الانتاج الزراعي باسعار عالية فتدفع تكاليف الانتاج الى مستويات أعلى، وهذا مايقلل في النهاية من الانتاجية الزراعية وخاصة بالنسبة للمحاصيل التي تتطلب التجهيزات المذكورة اعلاه.(٣٤)

هكذا بقي التحول التكنولوجي في القطاع الزراعي في حالة جمود نسبي مما جعل الانتاجية الزراعية وبالنسبة لكافة المحاصيل في ادنى المستويات في العالم، ومما يزيد الامر تعقيداً الغياب النسبي لدور صناعة الآلات والمكائن الزراعية وضعف مساهمتها في تحريك الانتاجية الزراعية وامتصاص البطالة. ولذلك ظل تطور هذا القطاع في العراق عفوياً مع ضعف التوجهات الستراتيجية الهادفة الى تحديثه وتقوية ترابطاته القطاعية مع الانشطة الاقتصادية الاخرى وبشكل خاص القطاع الصناعي التحويلي، الامر الذي يفسر ضعف دور هذا القطاع في عملية التنمية الاقتصادية او بعبارة اخرى يفسر دور هذا القطاع في تعميق الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.(٣٥)

المبحث الثالث

قياس درجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي

خلال المدة (١٩٦٠-١٩٩٨)

لغرض تحديد درجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ومن ثم التعرف على دور القطاع الزراعي في هذا المجال، فقد تم اعداد الجدول (٢) والذي يوضح الاهمية النسبية للقطاعات الاقتصادية الثلاثة (الزراعة و الصناعة والخدمات) في الناتج المحلي الاجمالي (غير النفطي) وفي الاستخدام وذلك للوصول الى تحديد درجة الاختلال القطاعي من خلال الفرق بين النسبتين وصولا الى تحديد درجة الاختلال على مستوى الاقتصاد القومي من خلال جمع درجات الاختلال القطاعية للقطاعات الثلاثة وبغض النظر عن الاشارة وكما اشار اليها (سيمون كوزنتس).(٣٦)

من ملاحظة الجدول (٢) يتبين بأن الاقتصاد العراقي يعاني بشدة من الاختلالات الهيكلية على الرغم من تذبذبها بين فترة واخرى. حيث بلغت درجة الاختلال العام (٥٣,٣٩٪) سنة ١٩٦٠، ثم استمرت بالانخفاض خلال عقد الستينات الى ان وصلت الى (٤٣,١٨٪) و (٤١,١٧٪) للسنوات ١٩٦٥ و ١٩٧٠ على التوالي. الا ان الملاحظ هو ان درجة الاختلالات الهيكلية بدأت بالارتفاع وبشكل كبير خلال عقد السبعينات حيث وصلت الى (٥٧,٠١٪) و (٥٨,٧٪) للسنوات ١٩٧٥ و ١٩٨٠ على التوالي وهي تعتبر من اشد درجات الاختلال في الاقتصاد العراقي في خلال مدة الدراسة.

اما خلال فترة الثمانينات والنصف الاول من التسعينات فقد اتجهت درجات الاختلال الهيكلي في الاقتصاد العراقي نحو الانخفاض مرة اخرى لتصل الى (٣٥,٦٢٪) سنة ١٩٩٥، وهي تعتبر من اقل درجات الاختلال في الاقتصاد العراقي خلال مدة الدراسة (١٩٦٠-١٩٩٨)، لتبدأ مرة اخرى بالارتفاع ولكن بشكل طفيف حيث وصلت الى (٣٦,٧٨٪) سنة ١٩٩٨. ومن الجدول(٢) يتبين ايضا بان الاختلالات تكمن بالدرجة الاساس في القطاع الزراعي،

جدول رقم (٢)

درجة الأختلالات الهيكلية في القطاعات الأقتصادية (الزراعة، الصناعة، الخدمات) وعموم الأقتصاد في الأقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٦٠-١٩٩٨)

(جميع الأرقام بالنسب المؤية ٪)

السنوات / التفاصيل		١٩٦٠	١٩٦٥	١٩٧٠	١٩٧٥	١٩٨٠	١٩٨٥	١٩٩٠	١٩٩٥	١٩٩٨
الأهمية النسبية للقطاع الزراعي	في الناتج المحلي الأجمالي (GDP)	٣٨,٤٩	٣٧,٩٧	٣٤,٩٩	٢٠,٨٤	١١,٨٢	١٥,٤٤	١٥,٩٩	٣٠,١٦	٣٠,٩٩
	في الأستخدام	٦٥,١٧	٥٩,٥٤	٥٥,٥٨	٤٨,٨٣	٤١,١٧	٣٧,٤٨	٣١,٦٩	١٢,٨	١٢,٦
	في درجة الأختلال	٢٦,٦٨	٢١,٥٧	٢٠,٥٩	٢٧,٩٩	٢٩,٣٥	٢٢,٠٤	١٥,٧٠	١٧,٨١	١٨,٣٩
الأهمية النسبية للقطاع الصناعي	في الناتج المحلي الأجمالي (GDP)	١٩,٢	١٦,٠٤	١٨,١٤	٢٧,٠١	٣٢,١٦	٢٧,٨٩	٢٢,٨٨	١٠,٥٣	١٠,٨٣
	في الأستخدام	١١,٩٩	١٢,٩٧	١٥,٠١	١٧,٩	٢١,٠٧	١٨,٧٣	٢٠,٠٥	٢٤,٥	٢٢,٦
	في درجة الأختلال	٧,٢١	٣,٠٧	٣,١٣	٩,١١	١١,٠٩	٩,١٦	٢,٨٣	١٣,٩٧	١١,٧٧
الأهمية النسبية للقطاع الخدمي	في الناتج المحلي الأجمالي (GDP)	٤٢,٣١	٤٥,٩٩	٤٦,٨٣	٥٢,١٥	٥٦,٠	٥٦,٦٧	٦١,١٧	٥٨,٨٦	٥٨,١٨
	في الأستخدام	٢٢,٨١	٢٧,٤٥	٢٩,٣٨	٣٢,٢٤	٣٧,٧٤	٤٣,٧٦	٤٨,٢٢	٦٢,٧	٦٤,٨
	في درجة الأختلال	١٩,٥	١٨,٥٤	١٧,٤٥	١٩,٩١	١٨,٢٦	١٢,٩١	١٢,٩٥	٣,٨٤	٦,٦٢
درجة الأختلال العام (على مستوى الأقتصاد القومي)		٥٣,٣٩	٤٣,١٨	٤١,١٧	٥٧,٠١	٥٨,٧	٤٤,١١	٣١,٤٨	٣٥,٦٢	٣٦,٧٨
الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في الأختلال العام		٤٩,٩٧	٤٩,٩٥	٥٠,٠١	٤٩,١	٥٠,٠	٤٩,٩٧	٤٩,٨٧	٥٠,٠	٥٠,٠

المصدر: الجدول من عمل الباحث أستناداً إلى:

الجدول رقم (١).

اي ان هذا القطاع هو المسؤول بالدرجة الاولى عن تعميق وتخفيف الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، حيث يحتل المرتبة الاولى من حيث درجة الاختلال ولطول فترة الدراسة، وان هذا القطاع يساهم بحوالي (٥٠٪) من الاختلال العام على مستوى الاقتصاد والقومي ولطول مدة الدراسة ،يليه القطاع الخدمي لفترتي الستينات والسبعينات ثم القطاع الصناعي بالمرتبة الثالثة، بينما يتحول القطاع الصناعي الى المرتبة الثانية و القطاع الخدمي الى المرتبة الثالثة في فترة التسعينات.

وبمقارنة الاختلالات الهكيلية في الاقتصاد العراقي بالاختلالات الهيكلية في الاقتصاديات المتقدمة التي تقل عن (٢٠٪) حسب ما أشار اليها (سيمون كوزنتس)[٣٧] فان هناك درجة كبيرة من الاختلالات والتشوهات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، وتعتبر هذه الاختلالات كبيرة ايضا حتى عند مقارنتها مع الاختلالات الهيكلية لاقتصاد بلد نامي ونفطي والذي دخل الحرب مع العراق وهو ايران، حيث كانت درجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد الايراني (٦٠,٥٪) و (٢٥,٥٦٪) و (٢٣,٥٣٪) للسنوات ١٩٧٦و١٩٨٦و١٩٨٨ على التوالي ،[٣٨] وهي درجات اقتربت من المعيار الذي حدده (كوزنتس) للحكم على الهياكل الاقتصادية بالاختلال.

ومن الملاحظ ان فترة السبعينات والتي تميزت بارتفاع الايرادات النفطية ووفرة النقد الاجنبي قد شهدت اكبر درجات الاختلال في الهيكل الاقتصادي رغم استهداف الخطط التنموية المعلنة منذ عام ١٩٧٠ لاحداث تغييرات هيكلية واصلاح الخلل والتشويه الذي اصاب الهيكل الاقتصادي سابقا. وهذا يؤكد فشل تلك السياسات والخطط في تحقيق اهدافها، وذلك نتيجة عدم استثمار تلك الايرادات في اوجه انتاجية تخدم الهيكل الاقتصادي للبلد بأتجاه تصحيحه، بل على العكس من ذلك اصبحت تلك الموارد المالية وسيلة سهلة ومريحة لتمويل هيكل استيرادي مشوه ونمط استهلاكي بذخي ودعم هيكل انتاجي هزيل والاستثمار في المشاريع ذات الصفة المظهرية والتي لم تولد آثاراً اقتصادية واجتماعية كفيلة باجراء اصلاحات هيكلية في الاقتصاد العراقي، كل ذلك انعكست سلبا على القطاعات المنتجة لتلك السلع المستوردة والمتمثلة بالدرجة الاساس بالقطاع الزراعي وإختلال هيكله ومن ثم انعكاسه على بقية القطاعات الاقتصادية.

وعلى العكس من ذلك فانه يلاحظ بان فترة الثمانينات والتسعينات والتي شهدت انخفاضا وشحة في النقد الاجنبي بسبب ظروف الحرب والحصار، قد شهدت انخفاضا في درجة الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي- وإن كان تخفيض هذا الاختلال غير حقيقي لأنه ناجم عن تغيرات كمية وليست نوعية، أي انه نتيجة لارباكات احدثها وضع الحرب والحصار الاقتصادي-[٣٩] وقد يعود ذلك الى ان شحة النقد الاجنبي تقيد قدرة الدولة على الاستمرار في سياسة دعم وتمويل المشاريع غير الكفوءة وتمويل عمليات الاستيراد الواسعة لمختلف السلع، والمعدلات المرتفعة من الانفاق العام على المشاريع الخدمية وبالتالي فانها تجبر الدولة على زيادة الاهتمام بالقطاعات الاقتصادية المحلية وخصوصا تلك المنتجة للسلع الضرورية في مثل تلك الفترات والمتمثلة بطبيعة الحال بالقطاع الزراعي. مما يساهم في تطويره بأتجاه تصحيح اختلال هيكله وبالتالي انعكاسه على تصحيح بعض الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد القومي.

مما سبق يتبين بان القطاع الزراعي- ولكون العراق بلد زراعي بالاساس- في مقدمة القطاعات المتأثرة سلباً وإيجاباً بالسياسات الاقتصادية المتبعة، وعن طريقه تتحول آثار تلك السياسات الى القطاعات الاقتصادية الاخرى.

اخيرا يمكن القول بأن السياسات الاقتصادية المتبعة في العراق خلال مدة البحث فشلت في تحقيق اهدافها ومن ثم فان هدف احداث تغييرات هيكلية في الاقتصاد العراقي من اجل تصحيح هيكله المختل سيكون من اولويات السياسة الاقتصادية في المستقبل عند صياغة الاهداف المرحلية للقطاعات الاقتصادية.

الاستنتاجات والتوصيات

اولا : الاستنتاجات

١-ساهمت السياسات المالية والنقدية غير الناجحة في تدهور القطاع الزراعي في العراق واختلال هيكله والذي انعكس في اختلال هيكل القطاعات الاقتصادية الاخرى من خلال تزايد معدلات الانفاق الحكومي والذي ادى الى تزايد معدلات الاجور في القطاعات الاخرى ذات الصفة الحضرية مما ادى الى تزايد معدلات الهجرة من الريف الى المدينة وفقدان القطاع الزراعي لجزء حيوي ومهم من الايدي العاملة والذي انعكس في انخفاض معدلات النمو في القطاع الزراعي والذي أثر بدوره في إنخفاض معدلات النمو في القطاع الصناعي ومن ثم تفاقم الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ككل. هذا من جانب، ومن جانب آخر، فقد ادت سياسة سعر الصرف المغالى فيه للعملة المحلية تجاه العملات الاجنبية الى تزايد معدلات الاستيراد من السلع الاستهلاكية والوسيطة والتي انعكست في إنخفاض الطلب على مخرجات القطاع الزراعي ومن ثم تدهور مستويات الانتاج في هذا القطاع وخلق حالة التبعية الاستيرادية تجاه الخارج والتي انعكست في إختلال هيكل الميزان التجاري وميزان المدفوعات وبالتالي اختلال هيكل الاقتصاد العراقي ككل.

٢- انعكست نتائج الفقرة (١) اعلاه في تكريس حالة الازدواجية في الاقتصاد العراقي وإضعاف درجة التشابك القطاعي بين القطاعات الاقتصادية وخصوصا بين الزراعة والصناعة بدليل ضعف الارتباطات الامامية والخلفية للقطاع الزراعي مع القطاع الصناعي، نتيجة اختلال هيكل الانتاج الزراعي وانخفاض الاهمية النسبية للمحاصيل الصناعية في التركيب المحصولي لهذا القطاع، وكذلك نتيجة ضعف قدرة الصناعات التحويلية في تجهيز القطاع الزراعي بمستلزمات الانتاج.

٣-إن انخفاض الاهمية النسبية للقطاع الزراعي في تكوين الناتج المحلي الاجمالي (GDP) ولمعظم سنوات فترة الدراسة لم يعبر عن تصحيح هيكل الاقتصاد العراقي، بل عبر عن تعزيز الاختلالات الهيكلية، لأنه لم يرافقه إرتفاع الاهمية النسبية للقطاع الصناعي خصوصا الصناعات التحويلية في تكوين (GDP).

٤-إن انخفاض الاهمية النسبية للقوى العاملة في القطاع الزراعي الى اجمالي القوى العاملة وارتفاعها في قطاعي الصناعة والخدمات، لم يعبر كذلك عن تصحيح الاختلالات الهيكلية كما تؤكدها بعض النظريات لاقتصادية (مثل نظرية كولن كلارك)، وذلك لانه لم يكن نتيجة ادخال التكنولوجيا المتقدمة الى القطاع الزراعي ورفع انتاجية العمل وانخفاض الطلب على العمالة، وكذلك لم يكن استجابة لتوسع القطاع الصناعي وتزايد طلبه على الايدي العاملة، الامر الذي انعكس في تعميق درجة الاختلالات الهيكلية وذلك نتيجة عجز القطاع الصناعي وخصوصا الصناعات التحويلية عن استيعاب هؤلاء العمال غير الماهرين، مما دفعهم الى العمل في قطاع البناء والتشييد وقطاع الخدمات إضافة الى استقطاب عدد كبير من القوى العاملة

الزراعية في المجهود الحربي، الامر الذي انعكس في تخفيض معدلات النمو في جميع قطاعات الاقتصاد القومي وبالتالي تفاقم الاختلالات الهيكلية فيه.

٥- إنخفاض الاهمية النسبية للتخصيصات الاستثمارية للقطاع الزراعي بشكل لم تتناسب مع الاهمية النسبية لهذا القطاع في تكوين (GDP) انعكس في تدهور هذا القطاع وتحجيم دوره الايجابي في عملية التنمية الاقتصادية في العراق وجعله مصدراً للاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي.

٦)-إن معظم الاثار السلبية للسياسات الاقتصادية في العراق تنتقل عبر القطاع الزراعي الى القطاعات الاقتصادية الاخرى، مما يؤكد دور هذا القطاع في الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي، بدليل ان هذا القطاع لوحده مسؤول عن حوالي (٥٠٪) من مجمل الاختلالات الهيكلية في الاقتصاد العراقي ولجميع سنوات مدة الدراسة.

ثانيا : التوصيات

١-من أجل تحقيق التغييرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي وتصحيح الاختلالات الهيكلية القائمة فيه، يجب العمل من أجل تطوير قطاعي الزراعة الصناعات التحويلية ورفع مساهمة هذين القطاعين في كل من (GDP) والاستثمار والاستخدام وحسب مراحل تطورهما. وذلك من اجل تحويل بنيان الاقتصاد العراقي من (استخراجي- خدمي)الى بيان (زراعي-صناعي).

٢-من اجل تحقيق تنمية زراعية لابد من تشجيع السكان من ذوي الاصول الريفية على العودة الى قراهم وممارسة نشاطاتهم الزراعية، وذلك من خلال الاهتمام الجدي بالتنمية الريفية، وتطويرها من جميع النواحي وبشكل خاص المناطق التي شملتها عمليات التهجير والتدمير لبنيتها التحتية، ومحاولة تقليل التفاوت الكبير في مستويات المعيشة بين الريف والمدنية.

٣-من اجل تصحيح الاختلالات الهيكلية والقضاء على الازدواجية القطاعية في الاقتصاد العراقي، لابد من العمل على زيادة درجة التشابك القطاعي وتنمية وتطوير الروابط الامامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية وخصوصاً بين القطاعين الزراعي والصناعي وذلك من خلال :-

أ-الاهتمام بالصناعات التي تعتمد على مستلزمات الانتاج الزراعية المحلية في انتاجها، بهدف ايجاد وتوسيع السوق امام المنتجات الزراعية المحلية وتنميتها.

ب-ضرورة العمل وبكافة السبل الممكنة من اجل تصحيح الاختلال الهيكلي داخل القطاع الزراعي من خلال تغيير التركيبة المحصولية لصالح المحاصيل الصناعية والتي تستخدم كمستلزمات الانتاج في القطاع الصناعي من اجل تنمية القطاع الصناعي.

ج-ضرورة الاهتمام الجاد بالصناعات التي تقوم بتجهيز القطاع الزراعي بمستلزمات الانتاج مثل الاسمدة والمبيدات والمكائن والآلات الزراعية من اجل تنمية وتحديث القطاع الزراعي.

هوامش البحث

(١): د. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٥، ص ص(٩-١٠).

(٢): د. محسن خليل، تصدع الهيكل الثالث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩، ص٢٤.

(٣): نفس المصدر ص٢٥.

(٤): انظر:-

-د. محمد عزيز رمانع حبش الطعمة، الحسابات القومية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، بدون مكان وزمان النشر، ص ص(٢٣٢-٢٣٣).

-د. سالم توفيق النجفي، الفقر وسياسات التكييف الاقتصادي والتغير الهيكلي في الاقتصادات الزراعية العربية (النظرية والتجارب)، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الاول، السنة الاولى، بغداد، ربيع ١٩٩٩، ص ص(٧-٨).

(٥): مانع حبش الطعمة، جهود التنمية العربية في تعديل هيكل الاقتصاد العربي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد التاسع، العدد(٢٢)، كانون الاول ١٩٨٧، ص٢٠٩.

(٦): د.سالم توفيق النجفي، مصدر سابق، ص ٦.

(٧): نفس المصدر، ونفس الصفحة.

(٨): حسن ديكان درويش الدليمي، قياس اثر التغير الهيكلي في تحديد اتجاهات النمو القطاعي في العراق للمدة (١٩٧٠-١٩٩٢) رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة الاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص٣. ولمزيد من التفاصيل أنظر:-

-د. يحي غني النجار و د.آمال عبد الأمير شلاش، التنمية الاقتصادية (نظريات ،مشاكل، مبادئ، وسياسات)، دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩١، ص ص (٢٧١- ٢٨٣)، ص ص (٣٧٦-٣٩٠).

(٩): نفس المصدر، ص٢٨٠.

(١٠): انظر: عبد الحسين محمد عباس العنبكي، اثر النقد الاجنبي في تحديد حجم الاستثمار والطاقة الاستيعابية في العراق، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧، ص٩٣، ص ص(١١٧-١١٨).

(١١): عبد الهادي جبار العبودي، التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٦٠-١٩٩٠)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧، ص٩٣، ص ص(١١٧-١١٨).

(١٢): عبدالكريم حنش حسين البديري، التغيرات النبوية للاقتصاد العراقي وأثرها في تطور قطاع الخدمات (١٩٧٠-١٩٩٠)رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٣ ص، ٧٧.

(١٣): د. اسماعيل عبيد حمادي، الممكنات والمشكلات في الاقتصاد العراقي، سلسلة المائدة الحرة (٣٢)، ندوة حول الاقتصاد العراقي في ظل الحصار وآفاق المستقبل، بيت الحكمة، بغداد، تشرين الثاني ١٩٩٨، ص١٦.

(١٤): عبد الهادي جبار العبودي، مصدر سابق، ص ١٦٠.

(١٥): فلاح خلف علي الربيعي، دور القطاع الصناعي التحويلي في عملية التحول البنياني في الاقتصاد العراقي للفترة (١٩٧٥-١٩٩٠)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة الاقتصاد ،الجامعة المستنصرية، ١٩٩٦، ص ص (١٦-١٨).

(١٦): د. هوشيار معروف، التحول البنياني في القطاع الزراعي في العراق، مجلة تنمية الرافدين، العدد (٣٥)، ١٩٩٣، ص ص (١٩٣-١٩٤).

(١٧): منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (FAO)، المكتب الاقليمي للشرق الادنى، الاستفادة من المخلفات الزراعية في اقليم الشرق الادنى (دراسة تكنولوجية اقتصادية)، دار نافع للطباعة، دون مكان وزمان النشر، ص٨٩.

(١٨): عبد الهادي جبار العبودي، مصدر سابق، ص١٧٠.

(١٩): د. سالم توفيق النجفي، النمو والتغير الهيكلي في الاقتصاد الزراعي العراقي(١٩٦٠-١٩٩٠) (دراسة تحليلية في السياسة الزراعية)، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد التاسع، العدد الخامس، كانون الاول ١٩٩٤، ص٢٠٧.

(٢٠): عبد الهادي جبار العبودي، ص ص(٦٢-٦٣).

(٢١): هذه النسب من استخراج الباحث استناداً الى: نفس المصدر، الملحق(١).

(٢٢): د. يحي غني النجار و د.آمال عبدالامير شلاش، مصدر سابق، ص ٣٧٨.

(٢٣): د. صلاح عبد الحسن، تشخيص التغير في متغيرات الاقتصاد الكلي، سلسلة المائدة الحرة (٣٢)، ندوة حول الاقتصاد العراقي في ظل الحصار وآفاق المستقبل ، بيت الحكمة، بغداد، تشرين الثاني، ١٩٩٨ ص٣١.

(٢٤): د. سالم توفيق النجفي، الفقر وسياسات التكييف الاقتصادي والتغير الهيكلي في الاقتصادات الزراعية العربية، مصدر سابق، ص٨.

(٢٥): محسن ابراهيم احمد، واقع القطاع الزراعي في اقليم كردستان العراق وسبل تنميته خلال المدة (١٩٧٤-١٩٩٣)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، ١٩٩٤، ص ص(٩٣-٩٧).

(٢٦): هذه النسب من استخراج الباحث استناداً الى: عبد الهادي جبار العبودي، مصدر سابق،الملحق(٢).

(٢٧): أنظر الجدول رقم (١).

(٢٨):عبد الحسين محمد عباس العنبكي، مصدر سابق، ص١٨٧.

(٢٩): انظر: عبد الهادي جبار العبودي، مصدر سابق، ص٩٨.

(٣٠): انظر: فلاح خلف علي الربيعي، مصدر سابق، ص ص(٩-١٠).

(٣١): عبد الهادي جبار العبودي، مصدر سابق، ص ص (١١٧-١١٨)، ص ١٢٠.

(٣٢): فلاح خلف على الربيعي، مصدر سابق، ص ١٧.

(٣٣): نفس المصدر، ص١٨.

(٣٤): د. هوشيار معروف، مصدر سابق، ص ص(١٩٠-١٩٥).

(٣٥): فلاح خلف علي الربيعي، مصدر سابق، ص١٨.

(٣٦): انظر المبحث الاول، ص٢.

(٣٧): انظر المبحث الاول، ص٢.

(٣٨): عطوف عبد المهيمن البارزاني، دور النفط في التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الايراني خلال المدة (١٩٧٠-١٩٨٨) رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة الاقتصاد، جامعة صلاح الدين، ١٩٩٤، ص١٥٥.

(٣٩): عبد الحسين محمد عباس العنبكي، مصدر سابق، ص ١٨٩.

المصادر

اولاً: الكتب:-

١-د. عمرو محي الدين، التخلف والتنمية، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٧٥.

٢-د. محسن خليل، تصدع الهيكل الثالث، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ١٩٨٩.

٣-د. محمد عزيز ومانع حبش الطعمة، الحسابات القومية، وزارة التعليم العالي البحث العلمي، دون مكان و زمان النشر.

٤-د. يحي غني النجارو آمال عبد الأمير شلاش، التنمية الاقتصادية (نظريات، مشاكل، مبادئ، وسياسات) دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، ١٩٩١.

ثانياً: الرسائل الجامعية:-

٥-حسن ديكان درويش الدليمي، قياس اثر التغير الهيكلي في تحديد اتجاهات النمو القطاعي في العراق للمدة (١٩٧٠-١٩٩٢)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٧.

٦-عبدالحسين محمد عباس العنبكي، اثر النقد الاجنبي في تحديد حجم الاستثمار والطاقة الاستيعابية في العراق، رسالة دكتواره غير منشورة ،كلية الادارة الاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧.

٧-عبدالكريم حنش حسين البديري، التغيرات البنوية للاقتصاد العراقي واثرها في تطور قطاع الخدمات (١٩٧٠-١٩٩٠)، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ١٩٩٣.

٨-عبد الهادي جبار العبودي، التغيرات الهيكلية في الاقتصاد العراقي للمدة (١٩٧٠-١٩٩٠)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٧.

٩-عطوف عبد المهيمن البارزاني، دور النفط في التغييرات الهيكلية في الاقتصاد الايراني خلال المدة (١٩٧٠-١٩٨٨).رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة الاقتصاد، جامعة صلاح الدين، ١٩٩٤.

١٠-فلاح خلف علي الربيعي، دور القطاع الصناعي التحويلي في عملية التحول البنياني في الاقتصاد العراقي للفترة (١٩٧٥-١٩٩٠)، رسالة دكتوراه غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، ١٩٩٦.

١١-محسن ابراهيم احمد، واقع القطاع الزراعي في اقليم كردستان العراق وسبل تنميته خلال المدة (١٩٧٤-١٩٩٣). رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة صلاح الدين، ١٩٩٤.

ثالثاً: التقارير والنشرات الرسمية:-

١٢- هئية التخطيط، الجهاز المركزي للأحصاء، المجموعة الأحصائية السنوية لسنة ١٩٩٧.

١٣- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الأقتصادي العربي الموحد، ايلول ١٩٩٧.

١٤- الأمانة العامة لجامعة الدول العربية، التقرير الأقتصادي العربي الموحد، ايلول ١٩٩٩.

رابعا: الدراسات والبحوث:-

١٥-منظمة الاغذية والزراعة للامم المتحدة (FAO) المكتب للشرق الاقليمي للشرق الادنى، الاستفادة من المخلفات الزراعية في اقليم الشرق الادنى (دراسة تكنولوجية اقتصادية) دار نافع للطباعة، دون مكان وزمان النشر.

١٦-د. اسماعيل عبيد حمادي، المكنات والمشكلات في الاقتصاد العراقي، سلسلة المائدة الحرة (٣٢)، ندوة حول الاقتصاد العراقي في ظل الحصار وآفاق المستقبل، بين الحكمة، بغداد، تشرين الثاني ١٩٩٨.

١٧-د.سالم توفيق النجفي، الفقر وسياسات التكييف الاقتصادي والتغير الهيكلي في الاقتصادات الزراعية العربية (النظرية والتجارب)، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الاول، ربيع ١٩٩٩.

١٨-د. سالم توفيق النجفي، النمو والتغير الهيكلي في الاقتصاد الزراعي العراقي (١٩٦٠- ١٩٩٠)- دراسة تحليلية في السياسة الزراعية- مجلة مؤتة للبحوث الدراسات، المجلد التاسع، العدد الخامس، كانون الاول ١٩٩٤.

١٩-د. صلاح عبدالحسن، تشخيص التغير في متغيرات الاقتصاد الكلي، سلسلة المائدة الحرة (٣٢)، ندوة حول الاقتصاد العراقي في ظل الحصار وآفاق المستقبل، بيت الحكمة، بغداد، تشرين الثاني، ١٩٩٨.

٢٠-د. هوشيار معروف، التحول البنياني في القطاع الزراعي في العراق، مجلة تنمية الرافدين، العدد (٣٥)، ١٩٩٣.

٢١-مانع حبش الطعمة، جهود التنمية العربية في تعديل هيكل الاقتصاد العربي، مجلة تنمية الرافدين، المجلد التاسع، العدد(٢٢)، كانون الأول ١٩٨٧.

الملحق رقم (١)

التغييرات الهيكلية في الهيكل القطاعي للناتج المحلي الاجمالي (GDP) والاستخدام

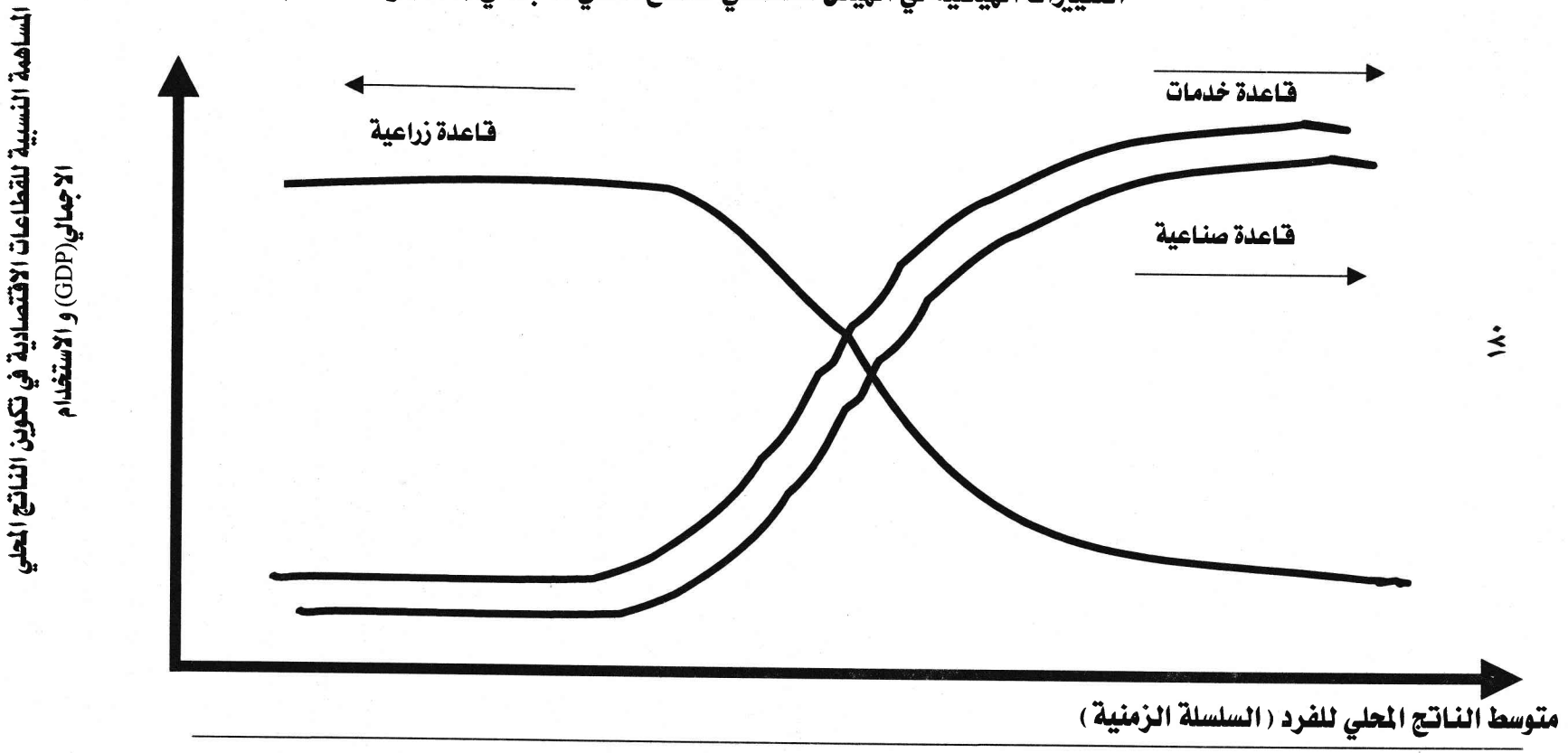

المصدر:

١. د. يحيى غني النجار و د. آمال عبد الأمير شلاش، التنمية الاقتصادية (نظريات ،مشاكل ، مبادئ وسياسات) ، دار الكتب للطباعة و النشر، جامعة الموصل، ١٩٩١، ص ٣٨٠

٢. حسن ديكان درويش الدليمي ، قياس اثر التغير الهيكلي في تحديد اتجاهات النمو القطاعي في العراق للمدة (١٩٧٠-١٩٩٢) ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كلية الادارة والاقتصاد ، جامعة بغداد، ١٩٩٧، ص٤

الملحق رقم (٢)

تطور الأهميات النسبية للقطاعات الاقتصادية (الزراعة و الصناعة و الخدمات) في الناتج المحلي الاجمالى (GDP)في الاقتصاد العراقي

خلال المدة (١٩٦٠-١٩٩٨)

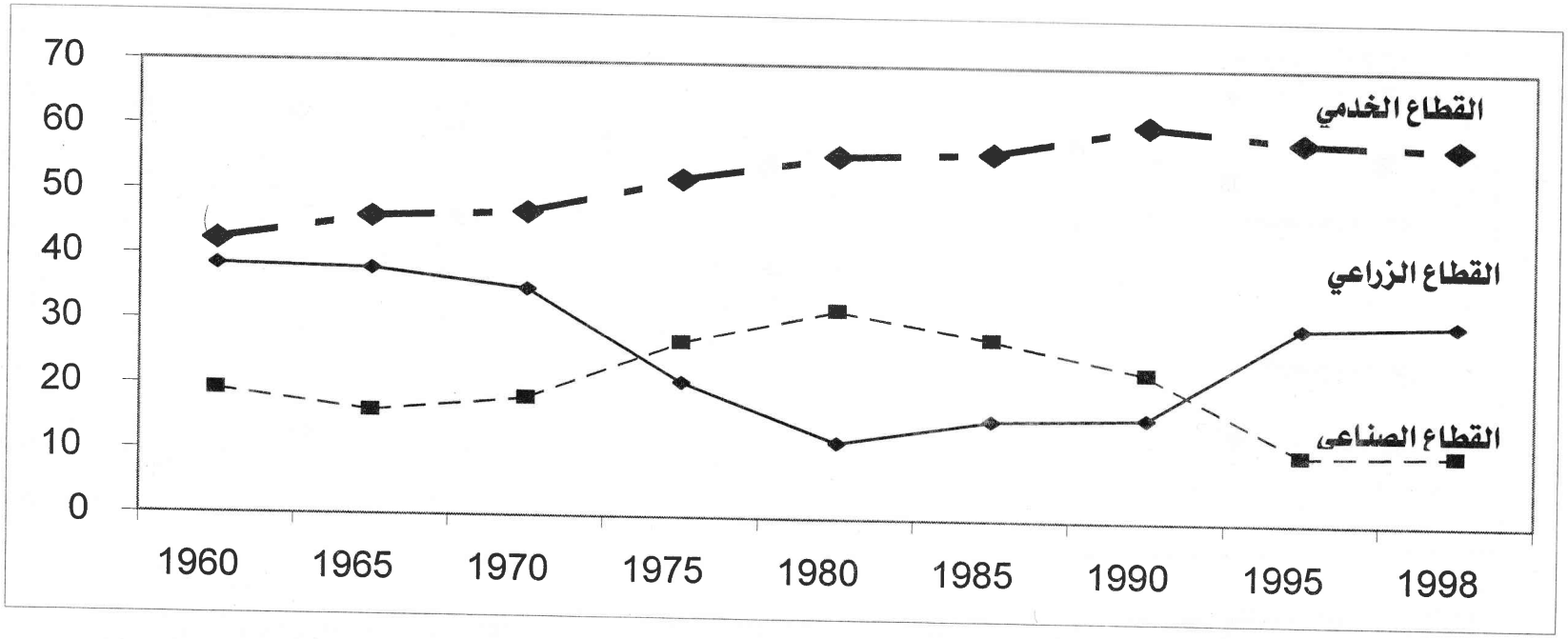

المصدر: الشكل من اعداد الباحث استناداً الى الجدول رقم (١).

الملحق رقم (٣)

تطور الأهميات النسبية للقطاعات الاقتصادية (الزراعة و الصناعة و الخدمات) في الاستخدام في الاقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٦٠-١٩٩٨)

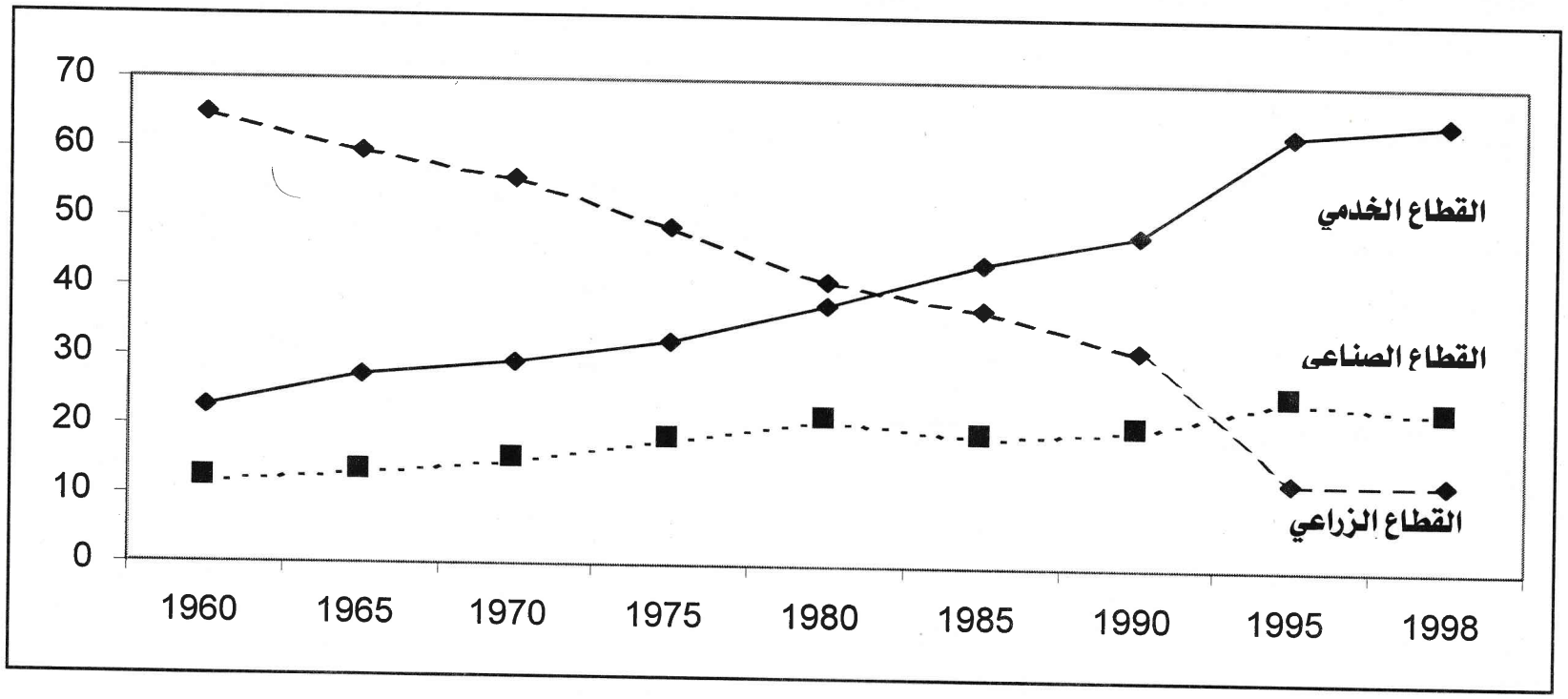

المصدر: الشكل من اعداد الباحث استناداً الى الجدول رقم (١).

الملحق رقم (٤)

تطور الأهميات النسبية للقطاعات الاقتصادية (الزراعة و الصناعة و الخدمات) في الاستثمار في الاقتصاد العراقي خلال المدة (١٩٦٠-١٩٩٨)

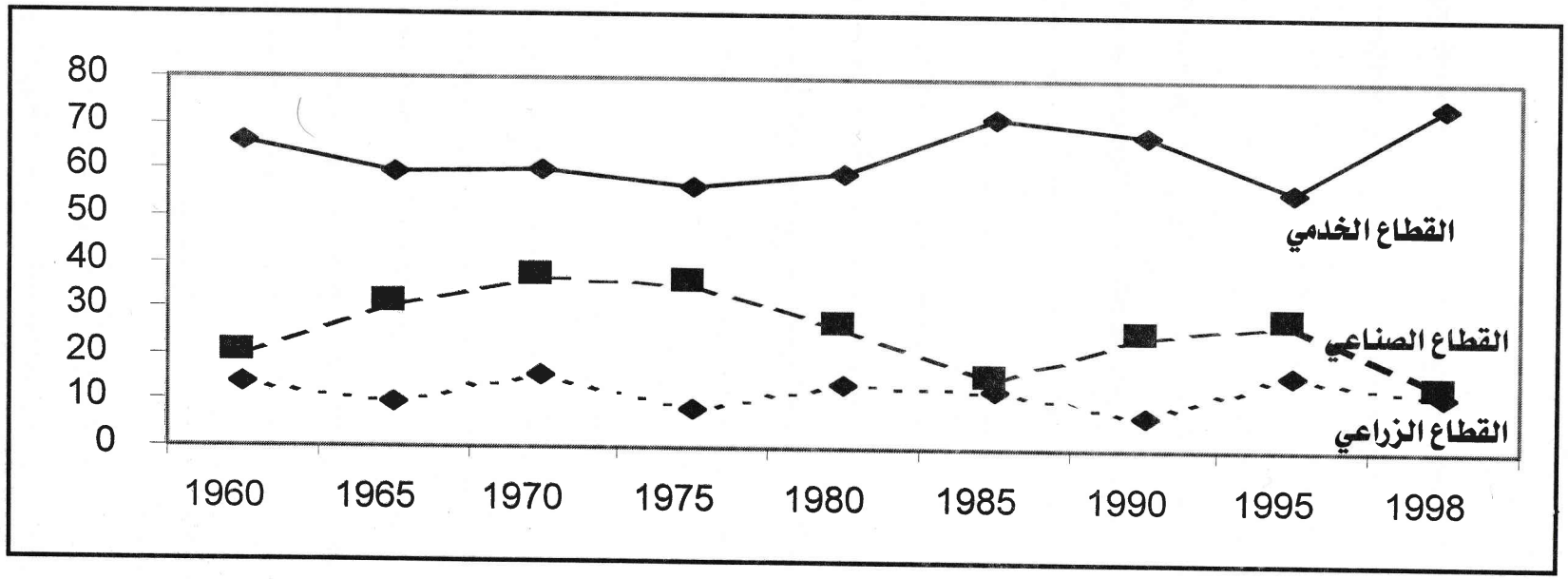

المصدر: الشكل من اعداد الباحث استناداً الى الجدول رقم (١).

رۆڵی کەرتی کشتوکاڵ لە ناهاوسەنطیەتە ناوچەیەکانی ئابووری عێراقدا لە ساڵانی (١٩٦٠-١٩٩٨)

پـوخـتـە

ئابووری عێراق وەك ئابووری هەر وڵاتێکی تری دواکەوتوو کەلەسەر بنچینەی بەرهەمهێنانی کشتوکاڵی و دەرهێنانی کانزایی بنیادنراوە، گیرۆدەیە بەدەست کۆمەڵێك گیروگرفت و قەیرانی گەورەو هەمەجۆر، لەسەروشیانەوە گرفتی (ناهاوسەنگی) لە پەیکەری ئابووریدا، ئەویش لە ئەنجامی دووکەرت بوونی ئابوریەکەی بۆ کەرتێکی گەورەو فراوانی دواکەوتوو کە رێژەیەکی زۆری هێزی کاری وڵات لەخۆ دەگرێت بەڵام بە رێژەیەکی زۆر کەم بەشداری لە پێکهێنانی داهاتی گشتی ناوخۆییدا دەکات، وەکەرتێکی بچوکی پیشکەوتوو کە رێژەیەکی کەمی هێزی کار لەخۆدەگرێت، بەڵام بە رێژەیەکی زۆر بەرز بەشداری لە پێکهێنانی داهاتی گشتی ناوخۆییدا دەکات.

بۆ ڕاستکردنەوەی ئەو بارە ئابوورییە ناهاوسەنگە، عێراق هەر لە سەرەتای شەستەکانی سەدەی بیستەوە هەستاوە بەگرتنەبەری کۆمەڵێك رێوشوێنی ئابووری لە رێگای دارشتنی پلانە ئابووریەکانەوە بە مەبەستی زیادکردنی بەشداری کەرتە بەرهەمهێنەرەکانی شمەکەوە بە تایبەتی کەرتی پیشەسازی لە پێکهێنانی داهاتی گشتی ناوخۆیدا، بە ئامانجی هەمەجۆرکردنی پەیکەری ئابووری و پاشانیش هاوسەنگ کردنی. بەڵام لە میانەی ئەم تۆێژینەوەوە دەرکەوت کە ئەو هەوڵانەی عێراق سەربازی هەموو ئەو دەرامەتە مرۆیی و مادییەی کە لەبەر دەستیدا بووە نەك هەر نەبوە هۆی بەدی هێنانی ئاماناجەکانی بەڵکو بوە هۆی قوڵکردن و بتەوکردنی ناهاوسەنگییە پەیکەرییەکانی ئابوریەکەی لە رێگای وەبەرهێنان بە شێوەیەکی فراوان لە کەرتی خزمەتگوزاری و پیشەسازی و پەراوێزکردنی کەرتی کشت و کاڵ کە بوە هۆی زیادکردنی ناهاوسەنگی پەیکەری کشت و کاڵ و ئەمیش کاریگەرییەکی نێگەتیڤی گەورەی دروست کرد لەسەر سەرجەم کەرتە ئابوریەکانی تر بە تایبەت کەرتی پیشەسازی گوزارنکاری و هەڵئاوسان و فراوانبوونی کەرتی خزمەتگوزاری بە لە خۆگرتنی بەرزترین رێژەی هێزی کار کە زۆرترینیان کرێکاری ناکارامەن بە شێوەیەك کە لەگەڵ قۆناغی پێشکەوتنی ئابووری عێراقدا ناگونجێت، کە ئەمەش بووە هۆی قوڵکردنی ناهاوسەنگییە پەیکەرییەکانی ئابووری عێراق.

The Role of Agricultural Sector in the Structural Imbalances in The Iraqi Economy over the period (1960-1998)

Abstract

Iraq's economy, like any other underdeveloped country that depends on agricultural production and mining, is suffering from a number of problems and various big crises, above all, imblanace in the economical structure. This is the outcome of its economy, which is split into two halfes. The first half is a large broad underdeveloped sector that embodies a high percent of manpower in the countrey, but participates, with alow percent, in the formation of the local income. The second half is a small progressed sector that embodies a low percent of manpower, but highly particpates in the formation of the local public income.

To adjust that Imbalanced economical condition, Iraq has started, since the early sixties of the 20th century, to follow some economical procedures through economical plans to increase the participation of the goods production sectors, especially the industrial sector in the formation of local general income aiming at varying the economical structure, and then balancing it. However, throughout this research it has been found out that Iraq, in spite of all its humanitarian and materialistic capacities could not achieve its goals. It even deepened and consolidated its economical imblanaced structure through abundant investment in the services and industrial sectors, and ignoring the agricultural sector, which led to an increase in the Imbalance in the agricultural structure.

This had great negative effect on all the other economical sectors, especially the inflation and expansion by embodying the maximal percent of manpower, most of which are inexperienced workers.

This does not match with the economica growth stage in Iraq.Thus, it deepened the imbalance of Iraq's economical structure.